دراسات

مجلة تصدرها كلية الآداب و العلوم الإنسانية

أكادير

ع 15 سنة 2012م

المعجم والتوازي النحوي

محمد غاليم
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مراكش

"The language does not consist of a lexicon plus rules of grammar. Rather, lexical items are among the rules of grammar". Jackendoff (2007), p. 55.

تقديـم

تختزل قواعد النحو في برنامج الحد الأدنى، عند شومسكي*(2005)* مثلا، في عمليات الضم *(merge)* التكرارية القاعدية التي تعتبر نواة النحو، ويقصى المعجم من هذه النواة مادامت الكلمات ليست عمليات حاسوبية، وإنما هي اقترانات بين سمات صواتية وتركيبية ودلالية مخزَّنة. ويرتبط هذا بتصور ساد في التيار الرئيس للنحو التوليدي في السنوات الخمسين الماضية مفاده :

- أن دور المعجم باعتباره مكونا من مكونات النحو، هو تغذية نقطة انطلاق العمليات الاشتقاقية التركيبية عن طريق الإدماج أو الضم؛
- وأن المداخل المخزنة في المعجم عبارة عن كلمات بسيطة وصرفيات ليست لها البنية التأليفية الظاهرة في المركبات والجمل التي تكونها العمليات التي تبني الأشجار التركيبية وتؤلف بينها وتنقلها .فيتعلق الأمر بتقسيم للعمل بين النحو : مجال العمليات الحاسوبية المنتجة، والمعجم :مجال المداخل المخزنة في الذاكرة أو لائحة الكلمات غير المبنية تركيبيا .

إلا أن عددا من الأعمال، تمت في أطر نظرية مختلفة، تدعونا إلى إعادة النظر في هذا التصور، وإلى إمكان الاستدلال على ورود هندسة للتوازي النحوي تقوم، من جهة، على أن دور المعجم ليس إدماج الوحدات في التركيب وإنما تسويغ توافقات بين بنيات نحوية متوازية صواتية وتركيبية ودلالية، ومن جهة ثانية، على وجود اتصال بين الكلمات والتراكيب، أو بين المعجم والنحو.

1- من الإدماج إلى التسويغ

تعتبر أي نظرية لغوية أن الكلمة كيان مركب من بنيات صواتية وتركيبية ودلالية؛ ويسمى مخزون الكلمات، عادة معجما .ولقد عومل المعجم في تاريخ التيار الرئيس للنحو التوليدي باعتباره مكونا مستقلا عن قواعد النحو؛ ومثل ذلك فصلا بين مجال الشذوذ في المعجم ومجال الاطراد في النحو.

وتقوم العلاقة بين الكلمات والجمل، في هذا التصور، على عملية إدماج (insertion) الوحدات المعجمية في الأشجار التركيبية عند بداية الاشتقاق التركيبي، في النقطة التي تبنى فيها هذه الأشجار، وقبل خضوعها لعمل الصواتة والدلالة .فقد كانت الوحدات، عند شومسكي *(1957)*، تدمج في الأشجار (التركيبية) عن طريق القواعد المركبية التي تحلل الرموز التركيبية إلى كلمات .وتم تعويض هذه الآلية، في شومسكي (*1965*)، بمعجم يضم طبقة من المداخل المعجمية، كل مدخل منها يحدد الخصائص الصواتية والدلالية والتركيبية للوحدات المعجمية، وبمجموعة من قواعد الإدماج المعجمي. وتعمل قاعدة الإدماج المعجمي، باختصار، على تعويض رمز نهائي في البنية المركبية الشجرية بمدخل معجمي لإنتاج بنية مركبية شجرية أخرى. وعلى هذا قام التصور المعتاد لهندسة النحو، حيث يغذي الإدماج المعجمي الصورة التركيبية التحتية، بينما لا تؤول معلوماته الصواتية والدلالية إلا لاحقا. وقد ظل تصور المعجم هذا ثابتا، في جوهره، دون تغيير في هندسة النماذج المتعاقبة المعبِّرة عن التيار الرئيس أو المركزية التركيبية في النحو التوليد.

هكذا يغذي المعجم البنية العميقة في النظرية المعيار*(1965)* والنظرية المعيار الموسعة *(1972)* والنظرية المعيار الموسعة المراجعة *(1975)* ونظرية الربط العاملي *(1981)*، كما يغذي العمليات الحاسوبية في البرنامج الأدنوي *(1995)*. فما تتم المحافظة عليه في كل هذه النظريات رغم اختلافها، هو، أولا، أن البنية التركيبية هي المصدر الوحيد للتوليدية في النحو، وثانيا، أن الوحدات المعجمية تدخل الاشتقاق في النقطة التي يبدأ فيها التأليف التركيبي.

إلا أن العشرين سنة الأخيرة شهدت إعادة نظر عميقة في هذا التصور القائم على الفصل بين المعجم والنحو؛ وذلك في عدة نظريات بديلة أبرزها نحو الأبنية (فيلمور *1988*؛ كولدبرغ *1995*)، ونحو البنية المركبية التي يقودها الرأس (بولار وساغ*1987 ; 1994*)، والنحو المعرفي (لنكيكر *1998*)، والنحو المعجمي الوظيفي (بريزنان*1982*) ، ونظرية هندسة التوازي (كوليكوفر1999، جاكندوف 2002 ؛ 2007 ، كوليكوفر وجاكندوف

2005) التي نتبناها هنا[1]. إن الوحدة المعجمية انتظام ثلاثي من السمات الصواتية والتركيبية والدلالية المخزنة في الذاكرة البعيدة المدى. وتصور المعجم هذا يخلق وضعا غير مريح لأي نموذج من النماذج النحوية المشار إليها في التيار التوليدي الرئيس. فعملية الإدماج المعجمي تقتضي إدماج الوحدات المعجمية بتمامها في البنيات المركبية التركيبية. وهذا يعني أن البنيات الصواتية والتصورية للوحدات المعجمية تحمل عبر الاشتقاق التركيبي في صورة جامدة؛ ولا تصبح صالحة للاستعمال إلا عندما يعبر الاشتقاق الوجاه *(interface)* الملائم إلى الصورة الصوتية أو الدلالية [2]. ونجد في البرنامج الأدنوي أن الوحدة المعجمية بتمامها تُسقط البنيات التركيبية الأولى) (عبر عملية الضم). وهذا يماثل، في السياق الذي نحن فيه، الإدماج المعجمي التقليدي. وذلك لأن عملية التهجية *(Spell-Out)* هي التي تجعل الصواتة المعجمية في متناول القواعد الأخرى (اللاحقة). وهذه المعلومة الصواتية يجب أن ترسل عبر الاشتقاق انطلاقا من نقطة الإدماج المعجمي، وإلا تعذرت التهجية السليمة للوحدات في بنياتها التركيبية. ومعنى هذا أن البرنامج الأدنوي أيضا يحمل الصواتة المعجمية بكيفية غير مرئية عبر التركيب. (في مقابل هذا يلجأ البعض إلى استراتيجية "الرجوع إلى المعجم" وصولا إلى التهجية لاسترجاع المعلومات الصواتية). والحال أن هذا التصور للإدماج المعجمي يختزل الأطروحة الشهيرة لاستقلال التركيب في افتراض مفاده أنه رغم أن المعلومات المعجمية الصواتية والدلالية حاضرة في التشجيرات التركيبية، فإن القواعد التركيبية لا يمكنها أن تراها.

وقد بينت أعمال عديدة منها هالي ومرنتز Halle و Marantz *(1993)*، صعوبة الدفاع عن الإدماج المعجمي في صورته التقليدية، واقترحت، بصيغ مختلفة، نقل المعلومات الصواتية والدلالية من البنيات التركيبية الأولى إلى مرحلة متأخرة. وبناء على ذلك، فإن الاشتقاق التركيبي لا يحمل سوى المعلومات المعجمية التي يمكن أن تصلها القواعد التركيبية. ويتعلق الأمر بسمات تركيبية مثل المقولة والشخص والعدد وخصائص الوسم الإعرابي والتفريع المقولي وتمييز الكتلة من المعدود .

ولكن رغم أن الإدماج المعجمي المتأخر يبقي على السمات الصواتية والدلالية خارج الاشتقاق الذي ينطلق من البنية العميقة إلى البنية السطحية، فإنه لا يخرجها من التركيب بأتمه، إذ تبقى حاضرة بشكل جامد في البنية السطحية، لتصبح مرئية بعدما يمر الاشتقاق عبر الوجاه الوارد.

---

(1) انظر، بعد أعمال جاكندوف المشار إليها، تفاصيل هندسة التوازي أو الدلالة التصورية وأسسها النظرية وتطبيقها على اللغة العربية في غاليم *(1999)* و *(2007)* و *(2008)*.

(2) انظر جاكندوف *(1997)*، ص ص 83-85، و *(2002)*، ص ص 107-111، و (2007)، ص 53؛ وغاليم *(2007)*، ص 28.

إن المشكل الذي يعترض هنا أي صيغة تقليدية (معيار) للإدماج المعجمي، هو أن الوحدة المعجمية بحكم طبيعتها الخالصة تمثيل "مختلط" ، أي أنها بنية ثلاثية : صواتية - تركيبية - تصورية .ولذلك فلا يمكنها أن تدمج في أي مرحلة من مراحل الاشتقاق التركيبي دون أن يخلق ذلك تمثيلا مختلطا غير ملائم .

مثال ذلك أن التمثيلات التقليدية للأشجار التركيبية، نحو(1أ)، تعتبر بالضرورة تمثيلات مختلطة : فالقط، في أسفل الشجرة، معلومة صواتية لا تركيبية. وينظر عادة إلى (1 أ) على أنها اختصار ل (1 ب) حيث يعوض التمثيل التقريبي للقط بترميز واضح للمداخل المعجمية التامة للوحدات المعنية:

(1) أ.

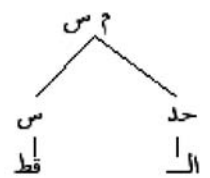

ب.

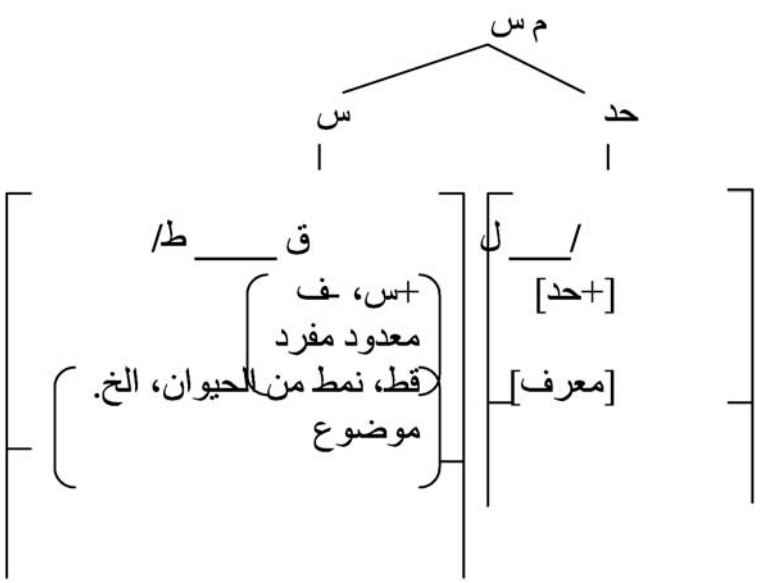

وتقدم هندسة التوازي معالجة مختلفة، تقوم على أن كل نمط من السمات ينتمي فقط إلى بنيته الخاصة. فتكون الصياغة التركيبية المعتادة في(1ب) مختلة صوريا، ما دامت تخلط السمات الصواتية والدلالية بالسمات التركيبية. ومن ثمة يتعذر صوريا إدماج الوحدات المعجمية التامة في البنية التركيبية على الطريقة التقليدية.

كيف إذن تدخل الكلمات إلى البنيات اللغوية؟ إن كل واحدة من البنيات الثلاث المتدخلة في بناء الكلمة تقع في نمطها البنيوي الخاص بها. فيعوّض التمثيل السابق بثلاثي من البنيات، كما هو مبين في(2)، حيث كل بنية تتضمن فقط سمات من أبجديتها الخاصة:

(2)

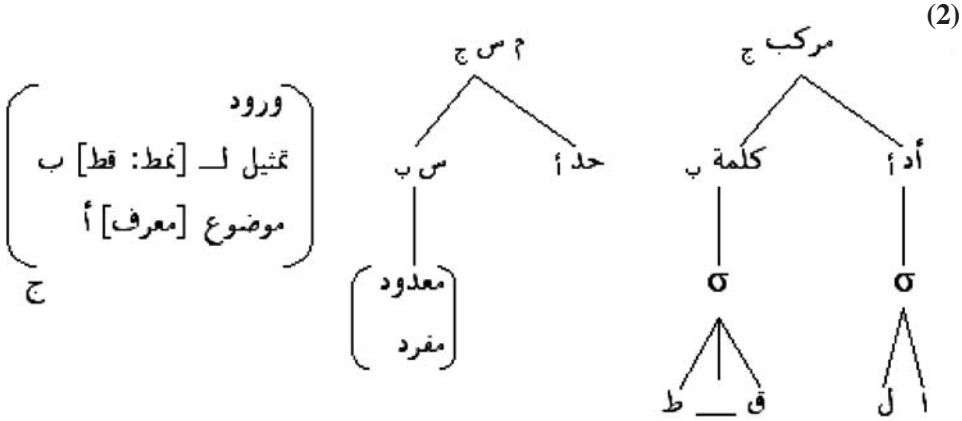

إن العلاقة بين هذه البنيات الثلاث ليست مجرد علاقة تجاور، بل هي بنيات مرتبطة ببعضها بشكل واضح عن طريق قرائن. فالأداة ال توافق الحد وسمة التعريف، والكلمة قط توافق س والمكونَ النمط في البنية التصورية؛ ويوافق المركب كله المركبَ الاسمي ومجموع المكون **الموضوع** .

إذا كانت (2) تمثيلا مناسبا ل : القط، فلا يمكن أن توجد قاعدة لإدماج كل جوانب الوحدة المعجمية في البنية التركيبية. بل إن الجزء الوحيد من الوحدة المعجمية الذي يظهر في البنية التركيبية هو سماتها التركيبية. فكلمة قط مثلا، يمثل لها صوريا بنحو:

(3)

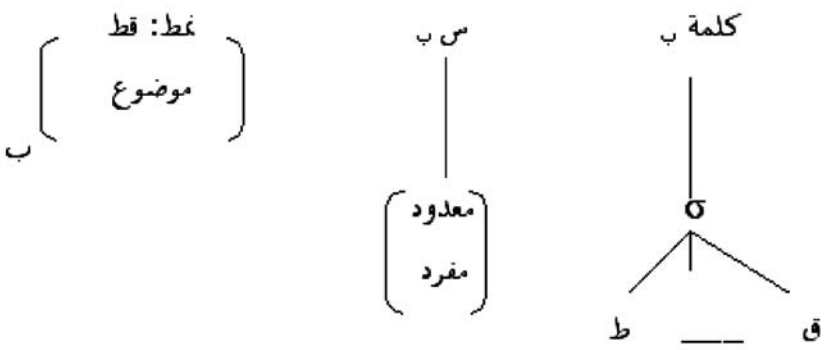

فتعتبر (3) بمثابة جزء من قاعدة توافق، ترد فيها قطع صغيرة من الصواتة والتركيب والدلالة، مع بيان كيفية انتظام هذه القطع التي تولد باستقلال عن بعضها عبر اشتقاقات صواتية وتركيبية وتصورية متوازية. وبهذا، فالوحدات المعجمية لا تدمَج في الاشتقاقات التركيبية، بل تقوم بتسويغ *(licensing)* توافق بعض الرموز النهائية للبنية التركيبية مع البنيتين الصواتية والتصورية.

ليس هناك، إذن، أي عملية للإدماج، بل هناك فقط استجابة للقيود. وهذا يعني عدم وجود ترتيب للإدماج المعجمي في الاشتقاق التركيبي. وما يمكن أن يستفاد صوريا من القول بإدماج الوحدات المعجمية في مستوى معين من البنية السطحية، هو أن تسويغ الوحدات المعجمية للرموز النهائية التركيبية يقوم على هذا المستوى التركيبي. وبالمقابل، فإن ما يحمل عبر الاشتقاق التركيبي، وتراه القواعد التركيبية، ليس الوحدة المعجمية كلها، ولكن فقط سماتها التركيبية، أي :[س، معدود مفرد] في مثالنا، وربما أيضا قرائن الربط.

هكذا يعوض افتراض التسويغ افتراض الإدماج القائل بأن مكان الوجاه المعجمي هو بداية الاشتقاق التركيبي، سواء في صيغة قاعدة إدماج معجمي تسقط المداخل المعجمية في البنيات المركبية على مستوى البنية العميقة (كما في النظرية المعيار حتى نظرية الربط العاملي)، أو في صيغة ضم الوحدات المعجمية إلى بعضها عن طريق عملية الضم وبناء البنية المركبية بكيفية تكرارية (كما هو الحال في برنامج الحد الأدنى).

إن الكلمة قاعدة وجاهية تقيم توافقا جزئيا بين أجزاء سليمة من البنية الصواتية والتركيبية والدلالية؛ وما نسميه معجما ليس كيانا منفصلا قائما بذاته، ولكنه مجموعة من العلاقات الوجاهية بين الأنساق النحوية الفرعية الكبرى : الصواتة والتركيب

والدلالة؛ أو هو جزء من القالبين الوجاهيين : البنية الصواتية-البنية التركيبية، والبنية التركيبية البنية التصورية. وبذلك لا تكون اللغة نسقا قائما على معجم يضاف إلى قواعد النحو، بل إن الوحدات المعجمية قواعد كباقي قواعد النحو.

2- من المفردات إلى الوحدات المتنوعة الأحجام

من إيجابيات هندسة التوازي الكيفية التي توزع بها المعلومات بين مكونات النحو . مثال ذلك أنه بالإضافة إلى الربط الذي يتم في مستوى الكلمة، يجب أن يتضمن القالب الوجاهي قواعد توافق للربط الذي يتم في مستوى أعلى هو مستوى البنيات المركبية، وكذلك في مستوى أدنى هو مستوى البنيات الصُّرفية (داخل الكلمة). وبما أن الوحدات المعجمية جزء من هذا القالب العام، فإن الحاجة تنتفي إلى حصر هذه الوحدات في عناصر بحجم الكلمة، إذ يمكنها أن تكون لواصق، أو كلمات مفردة، أو مركبة، أو تراكيب بأتمها. فيمكن هذا التصور من تخصيص موحَّد لعمليات متعلقة بمستويات مختلفة : صرفية ومعجمية ومركبية[3].

إن هناك ملكة لغوية واحدة للقطع اللغوية من كل الأحجام. وهي قطع يمكنها أن تخزن في الذاكرة البعيدة المدى، مثل الوحدات المفردة، نحو: قط؛ وتشمل التراكيب المكررة وكلمات الأغاني وصولا إلى نصوص كبرى كالمسرحيات أو النصوص الدينية. فبخصوص التساؤل الذي يرد عند تناول كيفية تمثيل اللغة في الذهن، عن أي أجزاء القول يجب أن تكون مخزنة في الذاكرة البعيدة المدى وأيها يمكن أن يبنى بكيفية فورية متزامنة في الذاكرة المشتغلة، لا يمكننا أن نتنبأ إلا بكون المتكلم يمكنه بناء بعض الأجزاء عند الحاجة إذا لم تكن في ذاكرته، دون أن نستطيع التنبؤ مسبقا بأجزاء القول التي يجب أن يبنيها المتكلم بكيفية فورية متزامنة.

وإضافة إلى هذا، ليس هناك خط مبدئي فاصل بين قول مكرور مثل: عيد ميلاد سعيد، وبين تراكيب أخرى، بما في ذلك الأغاني والأقوال الطويلة المسرحية والدينية. والاختلاف الرئيس أن القول المكرور مخزن في الذاكرة البعيدة المدى لدى عدد واسع من المتكلمين، بينما الأشعار والأغاني والمسرحيات، الخ. يعرفها عدد أقل. وفي كل الأحوال، فالأقوال الطويلة يمكنها أن تبنى بكيفية فورية متزامنة، إلا أنها ليست بحاجة إلى ذلك.

---

(3) انظر جاكندوف (1997)، ص ص 86-91؛ ص ص (2002) 130-131، و (2007)، ص ص 54-55؛ وغاليم *(2007)*، ص ص 29-32.

لطالما أغفلت الأدبيات اللغوية أن الأقوال الطويلة المحفوظة في الذاكرة يجب أن تخزن باعتبارها بنية لغوية؛ وذلك بسبب الوهم الشائع في النظرية اللغوية (والحس المشترك) الذي مفاده أن الوحدات المحفوظة في الذاكرة تقتصر على الكلمات.

وبالفعل، فغالبا ما تستعمل الكلمة والوحدة المعجمية بنفس المعنى؛ ويعتبر المعجم، كما عند شومسكي*(1965)*، وقبله بلومفيلد(1933)، خزانا لكل الكلمات التي يعرفها المتكلم، ولكل سمات الكلمات الاستثنائية أو التي لا يمكن التنبؤ بها .ويفترض شومسكي، إضافة إلى هذا، أن المعجم يتضمن فقط السمات غير المتنبأ بها، أي أنه لا يتضمن حشوا. إلا أن هذا يخالف الواقع النفسي؛ فليس هناك ما يدعو إلى أن نعتبر أن الدماغ يخزن المعلومات بكيفية غير حشوية.

وحفاظا على الفرق بين المصطلحين، نستعمل مصطلح وحدة معجمية للإحالة على وحدة مخزَّنة في المعجم، أي في الذاكرة البعيدة المدى؛ ونستعمل مصطلح كلمة للإحالة على مفهوم من مفاهيم النظرية النحوية؛ مثل الكلمة الصواتية ومثالها المكون الذي تعلوه كلمة في المثال (3) آنفا، وهو مجال انطباق القيود القطعية والعروضية؛ أو مثل ما نقصده في التركيب عندما نتحدث عن المقولة المعجمية أو المقولة سٌ، نحو: س (اسم) وف (فعل) و ح (حرف) و ص (صفة).

بناء على تحديد الوحدة المعجمية باعتبارها وحدة مخزنة في الذاكرة البعيدة المدى، يمكننا أن نفترض ما يلي:

1. يمكن للوحدات المعجمية أن تكون أكبر أو أصغر من الكلمات النحوية.

2. ليست كل الكلمات النحوية وحدات معجمية.

إن من المشاكل الأساسية التي يطرحها الاعتقاد السائد الذي يسوي بين الوحدات المعجمية والكلمات مشكلتان أساسيتان. أولا، تقوم الكلمة النحوية في اللغات التي تملك صرفا اشتقاقيا منتجا، كالتركية والنفاجو، على جذع وعدد من اللواصق (كلواصق التطابق والزمن والإعراب). فنجد، من جهة، أن عدد الكلمات النحوية يكون كبيرا، وقد يكون هذا العدد أكبر من أن يخزن في الذاكرة البعيدة المدى؛ ونجد، من جهة أخرى، أن من الممكن بناء أغلب الكلمات النحوية بكيفية فورية متزامنة انطلاقا من وحدات مخزَّنة في الذاكرة البعيدة المدى، هي الجذوع واللواصق المستقلة. وهي عناصر أصغر من الكلمات النحوية، ولا يمكن إنتاجها بكيفية مستقلة.

ثانيا، يعتبر تركيب مسكوك مثل : *kick the bucket* : وحدة أوسع من كلمة نحوية، ويبدو أنها تكوِّن مركبا فعليا. ولأنها تدل على معنى مختلف عما تدل عليه أجزاؤها المكوِّنة، فيجب أن تكون مخزَّنة في الذاكرة البعيدة المدى باعتبارها وحدة، أي باعتبارها مركبا فعليا معجميا .ونجد في الأدبيات من يعالج مثل هذه الوحدات على أنها أفعال نحوية؛ وقد يكون ذلك واردا في حالة هذا الصنف من المسكوكات .لكنه خلاف ذلك في حالة المسكوكات التي تكون جملا تامة مثل : بلغ السيل الزبى، فلا يصح اعتبارها أفعالا .

ومن ثمة نصل إلى أن المعجم خزان لمركبات ذات أحجام متنوعة [4]. بل يمكننا، بناءا على تصور المعجم المتبنى هنا، أن نعتبر الأقوال الأكثر طولا المحفوظة في الذاكرة وحدات معجمية أيضا.

3- من الانفصال إلى الاتصال

يزداد الاختلاف أكثر بين التصور المعيار وتصور التوازي النحوي عندما ننظر في الوحدات المعجمية التي ليست عبارة عن كلمات مفردة، كما هو الحال في المسكوكات *(idioms)*. فمن بين التصورات التي سادت في التيار الرئيس للنحو التوليدي في السنوات الخمسين الماضية، كما أوردنا ذلك آنفا، أن المداخل المخزنة في المعجم عبارة عن كلمات بسيطة وصرفيات لا تقوم على بنية تأليفية كالتي تظهر في المركبات والجمل من خلال العمليات الحاسوبية التي تبني (وتنقل) الأشجار التركيبية. ففي مقابل العمليات الحاسوبية المنتجة المتعلقة بالمحلل الشجري التركيبي التكراري العام، لا تعتبر المداخل المعجمية عمليات حاسوبية بل اقترانات بين سمات صواتية وتركيبية ودلالية مخزنة في الذاكرة، أو لائحة من الوحدات غير المبنية تركيبيا.

ومن الظواهر المركزية التي ترتبط بإعادة تنظيم الفضاء النحوي في النظريات البديلة للتيار الرئيس، الحضور الملح لتراكيب كالمسكوكات *(idioms)* التي تتحدى التحليل القائم على مبادئ البنية المركبية التأليفية التي تنطبق عبر اللغة، من جهة، وعلى

---

(4) انظر جاكندوف *(2002)*، ص ص . 152-154، الذي يصل، إضافة إلى الافتراضين : (أ) و (ب)، إلى افتراضات أخرى من شأنها أن تقلب النظرية النحوية المعيار رأسا على عقب، منها : ج هناك وحدات معجمية مركبة لاتتضمن مادة صواتية، (د) أغلب ما سمي سابقا " قواعد النحو"، يتبين أنه أيضا وحدات معجمية، (ه) تمكن صياغة النحو الكلي باعتباره مجموعة من الوحدات المعجمية المجردة التي " تزرع" اكتساب اللغة.

وحدات معجمية قوامها كلمات مفردة، من جهة ثانية.

إن المتكلم يعرف، إلى جانب معرفته بالكلمات، عددا هائلا من المسكوكات نحو:

(4) ركب رأسه

(5) طارت به العنقاء

(6) ضرب في الأرض

(7) (زيد) قليل ذات اليد

(8) Kick the bucket

(9) Casser sa pipe

وهي تراكيب يجب إثباتها في المعجم لأن معناها لا يمكن اشتقاقه بكيفية تأليفية من معاني كلماتها المكوِّنة. وتتطلب المعالجة الاعتيادية للإدماج المعجمي، بما في ذلك عملية الضم في برنامج الحد الأدنى، كما رأينا، دمج الكلمات المفردة، بكيفية مستقلة، بمعانيها التامة. لذلك تصطدم هذه المعالجة بكون الكلمات المفردة في المسكوكات، من (4) إلى (9) مثلا، لا تملك معاني مستقلة، بل لا يظهر المعنى إلا باكتمال التركيب. ولم يتم التعرض لهذا المشكل في نظريات المركزية التركيبية إلا بكثير من السطحية وبنوع من الإهمال؛ رغم أن أي لغة من اللغات الطبيعية تضم آلاف المسكوكات التي تشكل جزءا جوهريا من رصيدها اللغوي.

فقد شكلت المسكوكات إشكالا في كل الهندسات المتوالية داخل التيار التوليدي الرئيس منذ كتاب المظاهر. ويكمن الإشكال أساسا في طبيعة الإدماج المعجمي: فالكلمات تدمج في الأشجار التركيبية تحت مقولات معجمية مثل : س (اسم) و ف (فعل) وحد.

ومن ثمة على النحو أن يولّد، في حالة تركيب مسكوك مثل(8)، مركبا فعليا يعلو فعلا ومركبا اسميا معرفا، قبل إدماج kick و the و bucket كل على حدة تحت : ف وحد وس تباعا. ومن ثمة على المكون الدلالي أن يؤول ترابط هذه الكلمات الثلاث بناء على أنها مسكوكة. ويجب أن يصدر هذا التأويل المسكوك عن المعجم مباشرة، وليس عن العملية التأويلية التأليفية المعتادة؛ إلا أن إدماج الكلمات واحدة واحدة يضيِّع وحدتها باعتبارها تركيبا مسكوكا. فكيف يمكن للمعجم، إذن، أن يحفظ التركيب المسكوك بناء على أنه وحدة؟ وكيف يمكن لهذه الوحدة أن تدمج في بنيات تأليفية أوسع؟

ومن الحلول المقترحة اعتبار التركيب المسكوك في (8) مثلا، لدى شومسكي(1981)، فعلا معجميا عوض اعتباره مركبا فعليا. فتكون للتركيب المعني البنية التالية :

(10)

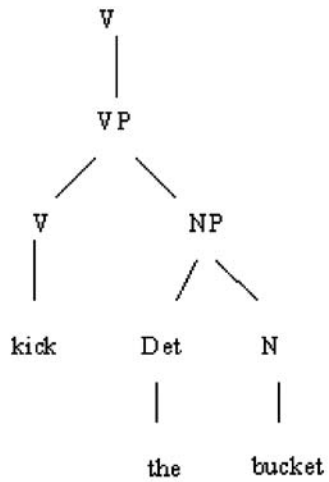

وما دامت (10) تعلوها عجرة فعلية، فيمكن إدماجها كلها في موقع الفعل في التركيب. وبذلك يمكننا أن نستكمل معناها المسكوك في مستوى التأويل الدلالي. إلا أن مثل هذا التحليل لا يقوم لأسباب منها:

أولا، هناك تراكيب مسكوكة تقوم على مكونات غير متصلة، مثل :

(11) (فلان) ترك م س على غبيراء الدهر

حيث يوجد م س مفعول بين جزأي التركيب المسكوك.

ثانيا، هناك تراكيب لا تختزلها مقولة معجمية معينة، مثل الجمل التامة نحو:

(12) بلغ السيل الزبى

ثالثا، إذا كانت مسكوكات كثيرة تملك تركيبا عاديا يوافق قواعد النحو العامة، كما هو الحال في الأمثلة من (4) إلى(9)، فإن بعض المسكوكات يكون في تركيبها شذوذ مثل:

(13) هو جاري بيتَ بيت

إذ حقها إثبات الحرف، نحو :بيتا لبيت؛ أو مثل:

(14) وقع الأمر بينَ بين

إذ حقها إثبات المركب الاسمي، نحو :بين م س وبين م س؛ أو مثل :

By and large (15)

All of a sudden(16)

إذ تظهران في سياقات الظرف رغم أن بنيتهما التركيبية ليست بنية الظرف.

ومثل هذه المسكوكات لا يمكن بتاتا إدماجها في الأشجار التركيبية المعتادة عن طريق الإدماج المعجمي المعروف؛ ولا تقدم بصددها نظريات المركزية التركيبية أي طريقة بديلة لإدماجها .

أما في نظرية هندسة التوازي فتعالج عبارة مسكوكة مثل (4) باعتبارها مركبا فعليا في المعجم يقترن بالبنية الصواتية بكيفية عادية؛ لكن كلماته المفردة لا تملك قرائن تربطها بالبنية الدلالية؛ بل المركب الفعلي بأتمه هو الذي يحمل قرينة تربطه بالبنية الدلالية التصورية للحدث المعبر عنه الذي نختصره، هنا، في :تهوَّر.

أما المسكوكات التي في تركيبها شذوذ، فيمكن لهندسة التوازي أن تعالجها باعتبارها بنيات تركيبية غير معتادة تخزن في الذاكرة في صورة وحدة وتأتلف مع باقي عناصر البنية التركيبية بكيفية عادية.

ونجد لدى المتبنين للهندسة النحوية المعيار في إطار المركزية التركيبية اللجوء إلى التخلص من مثل هذه الظواهر باعتماد تمييز كالذي يقيمه شومسكي (1981)، بين نواة النحو، أي الاطرادات العميقة للغة، ومحيطه، أي الظواهر الناتجة عن الأعراض التاريخية، والامتزاج اللهجي، والفراديات الشخصية، وما شابه ذلك، كما يقول شومسكي ولاسنيك *(1993)*، ص .510. ومن هذه الظواهر المسكوكات.

إلا أن مثل هذا الدفاع غير كاف لأسباب منها:

أ. أن المسكوكات لا تقع في محيط اللغة، بل هي جزء لا يتجزأ منها بنفس القدر الذي تعتبر به باقي الظواهر التركيبية كذلك؛ وعددها يوازي عدد الكلمات، وترددها في الاستعمالات اللغوية مرتفع جدا.

ب . أنه من المتعذر إقامة خط فاصل واضح بين ظواهر النواة و ظواهر المحيط لأن الظواهر التي تبدو تامة الاطراد يمكنها أن تنزلق تدريجيا إلى منطقة الشذوذ؛ وما يبدو مطردا في لغة معينة يمكنه ألا يكون كذلك تماما في لغة أخرى.

ج . أن المسكوكات تستعمل، بكيفية جوهرية، نفس آليات البنية المركبية والحملية التي تستعمل في ما يعتبر "ظواهر نووية"[5].

ومن الخلاصات الأساسية التي يمكن التوصل إليها مما سبق، أن الذاكرة البشرية يجب أن تخزن تعابير لغوية من كل الأحجام، من الصرفية المفردة وصولا إلى الجملة المسكوكة التامة. فالمعرفة النحوية مدمَجة في كيانات مخزنة من أحجام متنوعة تشمل كل الكلمات وكل الأبنية وكل القواعد العامة، ومرمَّزة في نفس الصورة؛ وليس هناك جزء من اللغة يعتبر مجردا من العمليات الحاسوبية بخلاف جزء آخر[6].

خاتمة

يتبين مما سبق، أن المعجم، في إطار هندسة التوازي النحوي، خزان لانتظامات ثلاثية صواتية-تركيبية-تصورية، تمكن من إقامة توافقات بين قطع بنيات سليمة تشتقها ثلاثة أنساق توليدية مستقلة متوازية. فهذه الانتظامات أو الوحدات المعجمية لا تدمج في البنيات التركيبية، كما في التصور المعيار، وإنما تسوغ التوافق بين الوارد من عناصر هذه البنيات وعناصر البنيتين الصواتية والتصورية. وبذلك لا يكون المعجم مكونا مستقلا داخل النسق النحوي، بل جزءا من قواعد التوافق التي تنتمي إلى مجمل قواعد هذا النسق.

ومن ثمة تمكن هندسة التوازي من تجاوز الفصل أو التقابل المعتادين، في نظريات التيار الرئيس في النحو التوليدي، بين مجال المداخل المخزنة في المعجم التي هي عبارة عن لائحة من الوحدات أو الكلمات البسيطة والصرفيات غير المبنية تركيبيا، من جهة، ومجال التأليف التركيبي (أو النحو) الذي يتجلى في المركبات والجمل من خلال العمليات الحاسوبية التي تبني) وتنقل (الأشجار التركيبية، من جهة أخرى. وذلك لصالح تصور يصل بين المعجم والنحو، ويوحدهما داخل نفس النسق النحوي الذي تسري خصائصه التأليفية في الكيانات اللغوية بمختلف أحجامها؛ وهو ما تبرزه بوضوح ظواهر كالتراكيب المسكوكة.

---

(5) انظر جاكندوف وبنكر(2005)، ص ص 219-220؛ وجاكندوف -(2002)، ص 164، وص ص 168-169؛ و (2007)، ص ص 55-57.

(6) انظر جاكندوف (2007)، ص 58؛ وجااكندوف وبنكر (2005)، ص 222.

مراجـــع

(1) - غاليم، محمد1999، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

(2) - غاليم، محمد،2007، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

(3) - غاليم، محمد،2008، "بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي"، مجلة : فكر ونقد، السنة العاشرة، عدد: 96 ، الدار البيضاء.

(4) Bloomfield, L. 1933, Language, New York: Holt, Rinehart and Winston.

(5) Bresnan, J. (Ed.) 1982, The mental representation of grammatical relations. Cambridge, MA: MIT Press.

(6) Chomsky, N. 1957, Syntactic structures, The Hague: Mouton.

(7) Chomsky, N. 1965, Aspects de la théorie syntaxique, trad. franç. par Milner, J-C.: 1971, Seuil.

(8) Chomsky, N. 1972, Questions de sémantique, tra. franç. par Cerquiglini, B. 1975, Seuil.

(9) Chomsky, N. 1975, Réflexions sur le langage, trad. franç. par Milner, J., Vautherin, B. et Fiala, P.: 1977, François Maspero.

(10) Chomsky, N. 1981, Lectures on government and binding. Dordrecht: Foris.

(11) Chomsky, N. 1995, The Minimalist Program, Cambridge, Mass.: MIT Press.

(12) Chomsky, N. 2005, "Three Factors in Language Design", Linguistic Inquiry, V.36, N.1.

(13) Chomsky, N, & Lasnik, H. 1993, "Principles and parameters theory", In J. Jacobs, A. von Stechow, & T. Venneman (Eds.), Syntax: An International handbook of contemporary research. Berlin: de Gruyter.

(14) Culicover, P. W. 1999, Syntactic nuts: Hard cases in syntax. Oxford: Oxford University Press. (15) Culicover, P. W. and Jackendoff, R., 2005, Simpler Syntax, Oxford University Press.

(16) Fillmore, C. J. 1988, "The mechanisms of construction grammar ", Proceedings of the Berkeley Linguistics Society, 14, 35–55.

(17) Goldberg, A. 1995, Constructions: A Construction Grammar Approach to Argument Structure, Chicago University Press.

(18) Halle, M. and Marantz, A. 1993, "Distributed Morphology", in: Hale, K. and Keyser, S. J. (Eds.), The View from Building 20, Cambridge, Mass.; MIT Press.

(19) Jackendoff, R. 1997, the Architecture of the Language Faculty, MIT Press.

(20) Jackendoff, R. 2002, Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution, Oxford University Press.

(21) *Jackendoff, R. 2007, Language, Consciousness, Culture, Essays on Mental Structure, MIT Press.*

(22) *Jackendoff, R. and Pinker, S. 2005, "The nature of the language faculty and its implications for evolution of language (Reply to Fitch, Hauser, and Chomsky)", Cognition 97.*

(23) *Langacker, R. 1998, "Conceptualization, symbolization, and grammar", In M. Tomasell (Ed.), The newpsychology of language (pp. 1–39). Hillsdale, NJ: Erlbaum, 1–39.*

(24) *Pollard, C., & Sag, I. A. 1987, Information-based syntax and semantics: Fundamentals, Vol. i. Stanford, CA: CSLI.*

(25) *Pollard, C., & Sag, I. A. 1994, Head-driven phrase str*